دلالة الإشارة في القرآن الكريم دراسة تطبيقية

عز الدين أحمد نمر عبدالرحمن

أستاذ التفسير المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة القصيم

تفسير وعلوم قرآن

المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. تكشف هذه الدراسة عن مفهوم دلالة الإشارة ، وسبل استدلال المفسرين والعلماء بها في معرفة مراد الله ، واستنباط الحكم الشرعي ، وهي لا تقلّ في دلالتها عن دلالة عبارة النص في كثير من الأحيان ، كما تضمنت أهم المجالات التي تناولتها هذه الدلالة ، والمنهج العلمي عند تعارضها مع دلالة النص ، أو فيما أوهم التعارض ، أو ما ليس من دلالة الإشارة ، موضحاً ذلك بالأمثلة التطبيقية في كل ما ذكرت .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأزكى الصلاة وأتم التسليم على الهادي الأمين ، سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ، وبعد ،

فتأتي هذه الدراسة في إطار دراسة تطبيقية لأسلوب من أساليب القرآن في الوصول إلى مراد الله سبحانه ، وطريقة دلالة كتابه العزيز على ذلك ، ودلالة الإشارة هي إحدى الطرق التي عني علماء التفسير وغيرهم بدراستها - كما عني بالدلالات الأخرى - ليتوصل بها أو من خلالها إلى إيضاح ما في النص خفاء ، ورفع ما قد يظهر بينها وبين الدلالات الأخرى من تعارض أو إشكال ، وغير هذا مما يتعلق باستفادة المعاني أو الأحكام من نصوصها. والإشارة كالعبرة في الدلالة على المعنى ، سواء الحسية منها كالإشارة باليد أو العين أو العصا ... أو المعنوية وهي موضوع بحثي ، مقصورة على دلالة إشارة النص القرآني وما يفهم منها ، وهو ما قد يبدو بعد دقة نظر ومزيد تفكير ، وقد يفهم بأدنى تأمل ، وذلك حسب ظهور وجه التلازم وخفائه ، فليست دلالة النص قاصرة على ما يفهم من عبارته وحروفه ، بل هو قد يدل أيضا على معان تفهم من إشارته ومن اقتضائه ومن مفهومه ومن غير ذلك... وكل ما يفهم منه من المعاني بأي طريق من هذه الطرق يكون من مدلولات النص .

أهمية البحث

إن أهمية البحث تأتي من أهمية موضوعه (وهو القرآن الكريم) والبحث في دلالات ألفاظه ونصوصه على معانيها أثر بارز في مجال التفسير ، ومعرفة وإدراك معاني القرآن الكريم ومقاصده ، فدلالة الإشارة هي واحدة من الدلالات التي تعني بالكشف عن مراد الله تعالى من خلال التأمل والتدبر في آيات الله تعالى.

مشكلة البحث

نستطيع الوقوف على مشكلة البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ١ - هل دلالة الإشارة مقصورة على الأحكام الفقهية ؟
- ٢ - هل يوجد تعارض بين دلالة الإشارة وغيرها من الدلالات الأخرى ؟
- ٣ - هل كل ما استشهد به على انه دلالة إشارة صحيح ؟

أهداف البحث

- ١ - تجلية أسلوب من أساليب القرآن الكريم في الدلالة على معناه .
- ٢ - بيان أهم المجالات التي استخدم فيه هذا الأسلوب.
- ٣ - تجلية حقيقة دلالة الإشارة بإزالة الخلط بينها وبين غيرها من الدلالات

الدراسات السابقة

من خلال المطالعة في المكتبات ومواقع الشبكات الالكترونية وبعض الكتب في الشبكات الالكترونية تم العثور على الدراسات الآتية:

- ١ - "إشارة النص ومدى الاستدلال بها في النصوص الشرعية والقانونية" للدكتور محمد الرحيل غرايبة - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- ٢ - "دلالة النصوص الشرعية وأثرها في استنباط الأحكام" للدكتورة فاطمة عبدالله يوسف عزام (رسالة دكتوراه).

٣ - "دلالة الإشارة، وأثارها الفقهية نظرة أصولية تطبيقية" أبو مالك السعيد العيسوي ، مجلة المحجة البيضاء.

٤ - دلالات الألفاظ د. فريدة صادق زوزو ، موقع الملتقى الفقهي .

٥ - "ألفاظ وتراكيب ودلالات جديدة في السياق القرآني" تمام محمد السيد ،

رسالة ماجستير : كلية الآداب جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٠

٦ - " ثلاثون مثلاً على دلالة الإشارة" د ربيع أحمد ، موقع شبكة الألوكة الشرعية من خلال الدراسات السابقة يتضح تنوع مناهجها وغاياتها وهي على غير الطريقة التي اعتمدها في هذا البحث ، وهو ما يميّزه عن البحوث السابقة .
وقد قمت بتقسيم البحث من مقدمة وثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة وهو على النحو الآتي :

- ملخص البحث (عربي _ انجليزي)

- مقدمة

- أهمية البحث

- مشكلة البحث

- أهداف البحث

المبحث الأول : تعريفات وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : تعريف دلالة الإشارة لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني : أصالة دلالة الإشارة من النص

المطلب الثالث : دلالة الاقتضاء ودلالة الالتزام

المبحث الثاني : تعلقات دلالة الإشارة ، وفيه مطلبان

المطلب الأول : دلالة الإشارة على حكم فقهي خاص :

المطلب الثاني : دلالة الإشارة على تشريعات عامة

المبحث الثالث : المشكّلات في دلالة الإشارة ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعارض دلالة الإشارة مع دلالة العبارة أو دلالة النص

المطلب الثاني : ما اشتبّه ان فيه تعارضاً

المطلب الثالث : ما عدّ أنه من دلالة الإشارة وما هو بدلالة إشارة

- الخاتمة

المبحث الأول : تعريفات وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : تعريف دلالة الإشارة لغة واصطلاحاً

الإشارة لغة: الإيماء ، وأشار إليه وشور أي : أوماً ، ويكون ذلك بالكف والعين والحاجب ، وشور إليه بيده أي : أشار ، وفي الحديث : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة)^(١) أي يؤمى باليد والرأس أي يأمر وينهى بالإشارة)^(٢).

وفي المصباح المنير قال : "وأشار إليه بيده إشارة ، وشور تشويراً : لوح بشيء يفهم منه ما يفهم من النطق ، فالإشارة ترادف النطق في فهم المعنى"^(٣).

وأما في الاصطلاح فدلالة الإشارة : "هي دلالة اللفظ على معنى ليس مقصوداً باللفظ في الأصل ، ولكنه لازم للمقصود ، فكأنه مقصود بالتبع لا بالأصل"^(٤).

وبنحوه ذكر فهد الرومي فقال : "هي ما دلّ لفظه على ما لم يقصد به قصداً أولياً بل من لازمه"^(٥).

وقال الشنقيطي : "هي أن يساق النص لمعنى مقصود: فيلزم ذلك المعنى المقصود أمر آخر غير مقصود باللفظ لزوماً لا ينفك"^(٦).

(١) صحيح ابن حبان ، رقم (٢٢٦٤) ، سنن أبي داود رقم (٩٤٣) ، السنن الكبرى رقم (٣٤٢٠) للبيهقي .

(٢) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة شور (بتصرف)

(٣) المصباح المنير مجمع اللغة العربية مادة (شور)

(٤) مذكرة في أصول الفقه ٢٨٣ .

(٥) دراسات في علوم القرآن ٤٤٨ .

(٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٤/٤٤٤ ، وبنحوه ذكر السيوطي في إتقانه ٣/١٠٨ ، والموسوعة

المتخصصة ، لمجموعة أساتذة ١/١٤٣ .

وقال عبد الوهاب خَلَّاف : إشارة النص : المراد بما يفهم من إشارة النص المعنى الذي لا يتبادر فهمه من ألفاظه ولا يقصد من سياقه ولكنه معنى لازم للمعنى المتبادر من ألفاظه ، فهو مدلول اللفظ بطريق الالتزام. ولكنه معنى إلزامياً وغير مقصود من السياق كانت دلالة النص عليه بالإشارة لا بالعبارة. وقد يكون وجه الالتزام ظاهراً ، وقد يكون خفياً ، فدلالة الإشارة هي دلالة النص عن معنى لازم لما يفهم من عبارته غير مقصود من سياقه ؛ يحتاج فهمه إلى فضل تأمل أو أدناه ، حسب ظهور وجه التلازم وخفائه^(٧).

المطلب الثاني: أصالة دلالة الإشارة في النص

لا شك أن دلالة الإشارة هي دلالة التزام ، والكل متفق على أنها ملازمة للنص لا تنفك عنه بحال ، وأما القول بأنها دلالة غير مقصودة من النص أصالة - كما جاء أنفاً في التعريف بها اصطلاحاً - فليس محل اتفاق ، ولست مع هذا الوصف ، إذ قد يُقبل هذا الوصف لو كان في كلام البشر ، وأما في كلام الله تبارك وتعالى فهو قول مجانب للصواب والله تعالى أعلم.

قال الكحلاني : " واعلم أن جعلهم اللازم في دلالة الإشارة غير مقصود للمتكلم محل نظر وكيف يحكم على شيء يؤخذ من كلام الله أنه لم يقصده تعالى وتثبت به أحكام شرعية ومن أين الاطلاع على مقاصد علام الغيوب فإن أرادوا قياس كلامه على كلام العباد فإنه قد يستلزم كلامهم ما لا يريدونه ولا يقصدونه ولا يخطر لهم ببال ولذا جزم المحققون بأن لازم المذهب ليس بمذهب ، لأنه لا يقطع بأنه قصده قائله بل لا نظن وكذلك التخارج على كلام أئمة العلم لا تكون مذهباً لمن خرجوه عنه وذلك لقصور البشر وأنه لا يحيط علمه عند نطقه بلوازم كلامه قطعاً ولا يقصده

(٧) علم أصول الفقه ١٤٥ .

بخلاف علام الغيوب فهو يعلم بلوازم كلام العباد وما تطلقه ألسنتهم وما يكنه الفؤاد فكيف ما يتكلم عز وجل به وقد ذكرت بعض شيوخنا بهذا ومن أتوسم فيه الإدراك فما وجدت ما يشفي مع هذا الاتفاق من أئمة الأصول عليه وقد كنت كتبت على الفواصل شيئاً من هذا وأشار إليه مؤلفها رحمه الله^(٨).

المطلب الثالث: دلالة الاقتضاء ودلالة الالتزام

ذهب بعض الأصوليين إلى أن دلالة الاقتضاء^(٩) دلالة التزام ومنهم الإمام الشنقيطي حيث قال: "ومعلوم في الأصول أن دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء، ودلالة الإيماء والتنبيه كلها من دلالة الالتزام، ومعلوم أن هذه الأنواع من دلالة الالتزام اختلف فيها هل هي من قبيل المنطوق غير المنطوق"^(١٠) وقد سلك ابن عاشور في تفسير هذا المسلك، فعده ما دلّ على محذوف أنه دلالة إشارة، فعلى سبيل المثال قال عند قوله تعالى ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١١) ويدل قوله (وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ) على محذوف تقديره : وما يعلمون، وذلك من دلالة الإشارة"^(١٢). علماً بأن دلالة الإشارة لا حذف فيها. قال أحمد بن عمر الحازمي: " دلالة الاقتضاء فيها محذوف، وهذا المحذوف يتوقف صدق الكلام عليه، أو صحته عقلاً أو شرعاً.

(٨) إجابة المسائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الكحلاني ١/٢٣٨.

(٩) دلالة الاقتضاء: هي دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية. أنظر

كشفت اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد التهاوني ٢/١٦٩٩.

(١٠) أضواء البيان ٤/٤٤٣

(١١) سورة يس آية ٣٦

(١٢) التحرير والتنوير ١٢/١١٢

ودلالة الإشارة ليس فيها محذوف بخلاف دلالة الاقتضاء، وأن دلالة الإشارة ليست مقصودة بالأصالة، وإنما هي من توابع اللفظ^(١٣) كما أن دلالة الإشارة التي يعبر عنها بدلالة الالتزام أو اللزوم عند أهل اللغة والمنطق تعرف بـ "دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الحقيقي أو المجازي، إلا أنه لازم له عقلاً، أو عرفاً. وسميت (دلالة التزام)؛ لأن المعنى المستفاد لم يدل عليه اللفظ مباشرة، ولكن معناه يلزم منه في العقل، أو العرف هذا المعنى المستفاد"^(١٤).

المبحث الثاني: تعلقات دلالة الإشارة، وفيه مطلبان

المطلب الأول: دلالة الإشارة على حكم فقهي خاص وفيه المسائل الآتية:

١ - الدلالة على صحة صوم الجنب، وأن عدم الجنابة (الطهارة) ليست من شروط صحة الصوم لقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَأَبْغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(١٥).

قال الشنقيطي: "فإنه يدلُّ بدلالة الإشارة المذكورة على صحة صوم من أصبح جنباً؛ لأن الآية الكريمة سبقت لبيان جواز الجماع في ليلة الصيام، وذلك صادق بأخر جزءٍ منها، بحيث لا يبقى بعده من الليل قدر ما يسع الاعتسال، فيلزم من جواز الجماع في آخر جزءٍ من الليل الذي دلت عليه الآية أنه لا بد أن يصبح جنباً، ولفظُ

(١٣) شرح مختصر التحرير للفتوحى ١١/٥٧ (بتصرف)

(١٤) دلالة القرآن والنص القرآني

<http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=172529#>

(١٥) سورة البقرة آية ١٨٧.

الآية: لَمْ يُقْصَدَ بِهِ صِحَّةُ صَوْمٍ مِنْ أَصْبَحَ جُنْبًا، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي قُصِدَ بِهِ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ كَمَا بَيَّنَّا" (١٦).

وقال الكحلاني: " فَإِنَّ دَلَالَةَ الْإِشَارَةِ فِيهَا فِي مَوْضِعَيْنِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ {لَيْلَةَ الصِّيَامِ} فَإِنَّهُ دَالَ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ مِنْ أَصْبَحَ جُنْبًا لِلزُّومَةِ الْمَقْصُودِ مِنْ حَلِّ جَمَاعِهِنَّ بِاللَّيْلِ الصَّادِقِ عَلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ. وَالثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ {فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ دَالَ عَلَى أَنْ إِبَاحَةَ الْمُبَاشَرَةِ مَمْتَدَةٌ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ فَيَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْإِصْبَاحِ جُنْبًا" (١٧).

وقال مناع القطان: " فإنه يدل على صحة صوم من أصبح جنباً - لأنه يبيح الوطء إلى طلوع الفجر بحيث لا يتسع الوقت للغسل، وهذا يستلزم الإصباح على جنابة، وإباحة سبب الشيء إباحة للشيء نفسه، وإباحة الجماع إلى آخر جزء من الليل لا يتسع معه الغسل قبل الفجر إباحة للإصباح على جنابة" (١٨).

٢ - نسبة الولد إلى أبيه ووجوب نفقة المولود على الوالد لقوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١٩) فقد اشتملت الآية على داليتين: الأولى: نسبة الولد لأبيه والثانية: وجوب نفقة المولود على الوالد، ففي الثانية قال الشافعي - رحمه الله - في تفسيره لهذه الآية: فدلّ كتاب الله، وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - أن على الوالد رضاع ولده ونفقتهم صغاراً (٢٠). وفي الأولى قال القاسمي:

(١٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٤/٤٤٤.

(١٧) إجابة السائل شرح بغية الأمل ٢٣٨/١

(١٨) مباحث في علوم القرآن ٢٥٩.

(١٩) سورة البقرة آية ٢٣٣

(٢٠) تفسير الشافعي ٣٨٥/١

وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ - أي: الأب - وعبر عنه بهذه العبارة إشارة إلى جهة وجوب المؤن عليه؛ لأن الوالدات إنما ولدن للآباء، ولذلك ينسب الولد للأب دون الأم^(٢١).

قال أبو زيد الحنفي: "قول الله تعالى: { وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف } فالآية نص على إيجاب رزق الولد على الوالد، وفيه إشارة بالإضافة إلى الوالد بلام التمليك إلى أن الأنساب إلى الآباء، وإلى علة اختصاص الأب بالتزام النفقة فإنها تجب بسبب الإضافة إليه بلام التمليك كما تجب نفقه عبده"^(٢٢).

وقال عبدالله الجديع: دلالة العبارة: وجوب النفقة للوالدات على الأب، ودلالة الإشارة: وجوب نفقة الابن عليه كذلك لنسبته إليه بقوله: { له } فهو كما لا يُشاركه أحدٌ في النسبة فلا يُشاركه أحدٌ في وجوب هذه النفقة^(٢٣).

كما ذهب ابن عاشور إلى هناك دلالة إشارة أخرى في مقدمة الآية نفسها وهي في قوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) وتحديدًا في قوله (أولادهن) دلالة على أحقية الأم في رضاعة ابنها من غيرها فقال: وقوله: (أولادهن) صرح بالمفعول مع كونه معلوماً، إيماء إلى أحقية الوالدات بذلك وإلى ترغيبهن فيه؛ لأن في قوله: (أولادهن) تذكيراً لهن بداعي الحنان والشفقة^(٢٤).

٣ - صحة عقد النكاح بدون ذكر الصداق لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٢٥) الآية دللت أن عقدة النكاح بالكلام،

(٢١) محاسن التفسير ١٥٤/٢

(٢٢) تقويم الأدلة في أصول الفقه ١٣٠، وانظر أصول السرخسي ٢٣٧/١

(٢٣) تيسير علم أصول الفقه ٤١٣

(٢٤) التحرير والتنوير ٤٢٩/٢

(٢٥) سورة البقرة آية ٢٣٦

وأن تركّ الصداق لا يفسدها^(٢٦) ، وذلك بدلالة الإشارة ، إذ لا طلاق بدون نكاح صحيح ، ولو كان الصداق أحد أركان العقد لما صح العقد ولما صح وقوع طلاق.

المطلب الثاني: دلالة الإشارة على تشريعات عامة

لقد تعددت وتنوعت مجالات دلالة الإشارة فتناولت موضوعات شتى ، سأذكر منها على سبيل المثال بعضاً من هذه المجالات وهي:

١- في مجال العلم والتخصص :

وجوب إيجاد أهل الاختصاص في الأمة بكافة العلوم لقوله تعالى : ﴿ فَتَعَلَّمُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٢٧) يفهم منه بطريق الإشارة إيجاب أهل الذكر في الأمة^(٢٨) . وجاء في تفسير القرطبي : وفي هذا إيجاب التفقه في الكتاب والسنة ، وأنه على الكفاية دون الأعيان^(٢٩) . كما فسّر أهل الذكر بأنهم أهل العلم مطلقاً وليس العلم بالكتاب والسنة فقط^(٣٠)

وقال الألويسي : " وفي الآية إشارة إلى وجوب المراجعة إلى العلماء فيما لا يعلم"^(٣١)

وقال خلاف : " يفهم منه بطريق الإشارة إيجاب إيجاد أهل الذكر في الأمة"^(٣٢)

(٢٦) تفسير الشافعي ٣٩٨/١

(٢٧) سورة النحل آية ٤٣ ، والأنبياء آية ٧

(٢٨) علم أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ١٤٧

(٢٩) الجامع لأحكام القرآن ٢٩٤/٨ .

(٣٠) انظر المصدر نفسه ١٠٨/١٠

(٣١) روح المعاني ٣٧/٥ ، وكذا ذكر القاسمي في تفسيره محاسن التأويل ٣٧٥/٦

(٣٢) علم أصول الفقه ١٣٩

قال ربيع : "يدل النص بإشارته الظاهرة على أنه يجب على الدولة توفير مختصين في شتى مجالات الحياة كي تتحقق للأمة مصالحها ؛ لأن وجوب سؤال أهل الذكر يتطلب من ناحية عقلية إيجادهم بعدد كاف ، على الرغم من أن هذا المعنى لم يسق الكلام لأجله" (٣٣)

٢- في مجال السياسة والقضاء:

أ) وجوب وجود ولي الأمر لقوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٣٤) وأولو الأمر هم الأمراء والسلاطين (٣٥) ، وهو غالب قول أهل التفسير . وقيل هم : أصحاب الحل والعقد من الرؤساء والعلماء (٣٦) . ووجه الاستدلال بدلالة الإشارة في وجوب إيجاد ولي الأمر أو تنصيب ولي الأمر أنه لا يمكن طاعة المعدوم ، فيلزم من طاعة ولي وجوده أولاً ، ومن هنا استدل بهذه الآية على وجوب تنصيب الإمام (٣٧) ، بناء على القاعدة الفقهية المشهورة وهي : (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) (٣٨) . كما اشتملت الآيتان على إشارتين اثنتين الأولى : الإشارة إلى أن التنازع بين المؤمنين لا يعني نفي الإيمان لوصفهم بالإيمان بقوله {الذين آمنوا} مع قوله {فإن تنازعتم} . والثانية : الإشارة إلى أن من لوازم الإيمان الرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع لقوله {فردوه} .

(٣٣) د. ربيع أحمد 0/73609/sharia/ http://www.alukah.net

(٣٤) سورة النساء آية ٥٩

(٣٥) انظر التفسير البسيط ٥٤/٦ .

(٣٦) انظر التفسير الوسيط ، مجمع البحوث الأزهر ٨٣٧/٢

(٣٧) انظر أسس النظام السياسي في الإسلام ٤٩

(٣٨) انظر القواعد والضوابط الفقهية ، عبدالرحمن اللطيف ٢٣١/١

ب) عدم جواز تولي المرأة الولاية العامة بدلالة الإشارة في قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٣٩)؛ لأن جعل القوامة للرجل يستلزم نفيها عنها، وقد عدّ بعض العلماء أن هذا من باب التفضيل المشار إليه في نفس الآية بقوله (يَمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) فتفضيل الرجال على النساء من وجوه متعددة: من كون الولايات مختصة بالرجال، وكذا النبوة والرسالة.^(٤٠) والتعبير بصيغة المبالغة، ومجيء الجملة الاسمية لإفادة الدوام والاستمرار، ليدل على أن عدم جواز توليها أمر الولاية العامة ليس مختصاً بزمن معين^(٤١)

ج) وجوب إيجاد من يفصل بين الناس (كالقضاة وغيرهم) في الخصومات وغيرها لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^(٤٢) اختلف أهل التأويل فيمن عني بهذه الآية، فقال بعضهم: عني بها: ولاة أمور المسلمين^(٤٣) وبعضهم القضاة فقال الرازي: "الآية مجملة في أنه بأي طريق يصير حاكماً ولما دلت سائر الدلائل على أنه لا بد للأمة من الإمام الأعظم، وأنه هو الذي ينصب القضاة والولاة في البلاد، صارت تلك الدلائل كالبيان لما في هذه الآية من الإجمال"^(٤٤).

(٣٩) سورة النساء آية ٣٤

(٤٠) انظر تفسير السعدي ١٧٧

(٤١) أنظر التفسير المنير ٥٢/٥

(٤٢) سورة النساء آية ٥٨

(٤٣) تفسير الطبري ١٦٨/٧

(٤٤) مفاتيح الغيب المسمى بالتفسير الكبير ١١١/١٠

فعلى أي من الوجهين ففي الآية دلالة إشارة تومئ بلزوم وجود الحاكم أو القاضي.

(د) عدم جواز تولي ولي المقتول القصاص بنفسه منعاً من إحداث الفوضى أو الإسراف في القتل وذلك بدلالة الإشارة في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾^(٤٥) إذ قال ابن عاشور : في ذلك "إشارة إلى إبطال تولي ولي المقتول قتل القاتل دون حكم من السلطان ؛ لأن ذلك مظنة للخطأ في تحقيق القاتل ، وذريعة لحدوث قتل آخر بالتدافع بين أولياء المقتول وأهل القاتل ، ويجر إلى الإسراف في القتل الذي ما حدث في زمان الجاهلية إلا بمثل هذه الذريعة ، فضمير (فلا يسرف) عائد إلى «وليه»".^(٤٦)

(هـ) وجوب إيجاد أهل للشورى لقوله تعالى ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾^(٤٧) أي : اطلب مشورتهم^(٤٨) فالأمر للوجوب ، ولا يمكن تحقق المشاورة إلا بوجود أهلها أولاً ، وذلك من باب دلالة الإلزام أو الإشارة ، إذ يلزم من وجود الشورى وجود أهلها ابتداءً.

قال عبدالوهاب خلاف : " قوله { وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ } يفهم منه بطريق الإشارة إيجاد طائفة من الأمة تمثلها وتستشار في أمرها لأن تنفيذ الأمر ومشاورة الأمة يستلزم ذلك"^(٤٩).

(٤٥) سورة الإسراء آية ٣٣

(٤٦) التحرير والتنوير ٣٠٢/٨

(٤٧) سورة آل عمران آية ١٥٩

(٤٨) انظر أيسر التفاسير ٤٠١

(٤٩) علم أصول الفقه ١٤٦

٣- في الأمانة وحفظها:

وجوب حفظ الأمانة بدلالة الإشارة في قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾^(٥٠) فصریح النص بالأمر بوجوب أداء الأمانة دلالة يلزم منها وجوب حفظها ، إذ لا يمكن تحقق أدائها بدون حفظها .

كما أن في الآية دلالة على جواز الإيداع وقبول الوديعة ، قال علي حيدر إثناء حديثه عن الوديعة : "مشروعية الإيداع ثابتة بأدلة أربعة بالكتاب . كما ورد في الآية الجليلة { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها } وغني عن البيان أن أداء الأمانات إنما يكون بعد القبول . فبناء عليه تعتبر هذه الآية الكريمة دالة على مشروعية الإيداع"^(٥١)

٤- في مجال القدرة التكليف:

إيجاد القدرة عند البشر على فعل المكلف به أو لا تكليف بما لا يطاق لقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٥٢) فورود التكليف بالفعل يستلزم الاستطاعة على فعله ، أي أن الله تعالى لا يكلف البشر إلا بعد خلق القدرة فيهم على الفعل "والآية تدل على عدم وقوع التكليف بما لا يطاق في شريعة الإسلام"^(٥٣) قال ربيع : "فعبارة النص : أن الله لا يكلف نفساً إلا ما تتسع له طاقتها وتقدر على فعله ، وإشارة النص : ورود التكليف بالفعل يستلزم وجود الاستطاعة على فعله ، والشرع لا يريد من العبد ما يشق عليه مشقة غير معتادة لا يستطيع تحملها ؛ إذ الشرع لا يقصد

(٥٠) سورة النساء آية ٥٨

(٥١) درر الحکام شرح مجلة الأحكام ٢٢٣/٢

(٥٢) سورة البقرة آية ٢٨٦

(٥٣) التحرير والتنوير ٤٣٢/٢

بالتكليف المشقة، بل يقصد ما في التكليف من المصالح التي تعود على المكلف، وليس في أحكام الشرع ما يجاوز قوى الإنسان، أو ما يُعَيْتَه" (٥٤).

٥- في مجال الأسرة:

وجوب العدل في الزوجة ولو كانت واحدة لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاكْرِهُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلَ وَلَدِكُمْ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاجِدَةً﴾ (٥٥) قال ربيع: "يفهم بإشارة النص الظاهرة أنه يجب على الزوج العدل مع زوجته الواحدة دائماً، وهذا المعنى لم يتناوله منطوق النص الذي تناول وجوب أن يعدل الزوج بين زوجاته إذا كان عنده أكثر من واحدة. وهذا المعنى الذي فهم بإشارة النص فهم لزوجاً من تصريح الآية بوجوب الاقتصار على زوجة واحدة عند خشية وقوع الرجل في ظلم زوجاته في حالة التعدد" (٥٦). وقال أبو زهرة: (في الآية) "يفهم منه بالعبرة أنه لا يحل له دينياً ولا قضائياً أن يتزوج أكثر من واحدة إذا تأكد أنه لا يعدل بين أزواجه، ويفهم بالإشارة أن العدل مع الزوجة واجب دائماً، سواء كان متزوجاً واحدة، أم كان متزوجاً أكثر من واحدة، وأن ظلم الزوجة حرام" (٥٧). وسبب نزول الآية في دفع الظلم عن الزوجة اليتيمة ما يؤكد ذلك "روى الزهري عن عروة قال قلت لعائشة رضي الله عنها قوله تعالى وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى الآية فقالت يا ابن أخي هي اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها ويريد أن ينكحها بأدنى من

(٥٤) د. ربيع أحمد 0/73609 <http://www.alukah.net/sharia/>

(٥٥) سورة النساء آية ٣

(٥٦) د. ربيع مصدر سابق

(٥٧) أصول الفقه، محمد أبو زهرة ١٤٠

صداقها فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن وأمروا أن ينكحوا سواهن من النساء" (٥٨)

٦- في مجال حقوق الطفل:

حرمة وأد الأطفال والدلالة على أن لا ذنب للمؤودة لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ (٥٩) قال الشنقيطي : " وَقَوْلُهُ تَعَالَى : بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لَهَا فَتُقْتَلُ بِسَبَبِهِ ، بَلِ الْجُرْمُ عَلَى قَاتِلِهَا . وَلَكِنْ لِعِظَمِ الْجُرْمِ يَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ إِلَيْهَا تَبَكُّيًّا لِيُؤَادِلَهَا ." (٦٠) وذكر ابن عاشور في تفسيره عن ابن عباس أكثر من دلالة إشارة في الآية فقال : "دلالة الإشارة ، أي : لأن قوله تعالى : بأي ذنب قتلت يشير إلى أنها لا ذنب لها ، وهذا استدلال ضعيف ؛ لأن الذنب المنفي وجوده بطريقة الاستفهام المشوب بإنكار إنما هو الذنب الذي يخول لأبيها وأدها لا إثبات حرمتها وعصمة دمها فتلك قضية أخرى على تفصيل فيها . وما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إلى عكرمة أنه قال : قال ابن عباس رضي الله عنه : أطفال المشركين في الجنة ، فمن زعم أنهم في النار فقد كذب بقول الله تعالى : وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت وقد أجيب عن القول المروي عن ابن عباس بأنه لم يبلغ مبلغ الصحة ، وهذه مسألة من أصول الدين لا يكتفى فيها إلا بالدليل القاطع" (٦١) .

٧- في المهاجرين الأولين :

زوال ملكية المهاجرين عن أموالهم التي تركوها حين أخرجوا من ديارهم ؛ لأن النص عبّر عنهم بالفقراء ، ووصفهم بأنهم فقراء يستلزم أن لا يكون أموالهم باقية

(٥٨) أحكام القرآن للجصاص ٣٤١/٢

(٥٩) سورة التكويد آية ٨٠٩

(٦٠) أضواء البيان ٤٣٨/٨

(٦١) التحرير والتنوير ١٤٠/٣٠ بتصرف

على ملكهم ، ولذا استحقوا نصيباً من الفيء لقوله تعالى : ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَصْرُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾^(٦٢) قال فهد الرومي : "ففي وصفهم بأنهم فقراء مع أن لهم أموالاً ودوراً في مكة إشارة إلى تملك الكفار أموالهم بالاستيلاء عليها. وهي دلالة غير مقصودة بالنص ؛ لأنها إنما سيقت لبيان مصارف الفيء والغنيمة واستحقاقهم لسهم فيها لا لبيان أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالاستيلاء ، لكن وقعت الإشارة إليه من حيث أن الله سماهم فقراء مع إضافة الأموال إليهم ، فلو كانت أموالهم باقية على ملكهم لما صحت تسميتهم بالفقراء إلا مجازاً وهو خلاف الأصل"^(٦٣).

قال أ.د. القيعي : " فاعتبار كل المهاجرين فقراء يدل بلازمه على أن الخارج من مكة مهاجراً إلى الله ورسوله زالت ملكيته عما كان يملكه ؛ بحيث لو رجع إلى مكة لا يعود إلى ملكه ما كان يملكه.. ولما عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فاتحاً لم يملك داره التي كان قد استولى عليها عقيل بن أبي طالب ، وقال عليه السلام : " وهل أبقى لنا عقيل شيئاً؟ "^(٦٤).. وما ترك لأجل الله لا يعود إلى صاحبه"^(٦٥)

٨- في الحروف المقطعة:

وصف القرآن بأنه معقول المعنى في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٦٦) يستلزم أن الحروف التي افتتحت بها السور هي حروف وليست أسماء ؛ لأنها غير معقولة ، وهذا بخلاف ما ذهب إليه عدد من أهل التفسير بأنها

(٦٢) سورة الحشر آية ٨

(٦٣) دراسات في علوم القرآن ٤٤٩

(٦٤) شرح السنة ١١/١٥٥ باب فتح مكة وحكم رباعها

(٦٥) الأطلال في علوم القرآن ٣٦٩

(٦٦) سورة يوسف آية ٢

أسماء للسور أو أنها أقسام ... وقد تعددت فيها الأقوال التي أجمل جزءاً منها الشيخ الباقلاني حيث قال : " فأماً قوله : (الم ، الر ، حم) ، (عسق ، كهيعص) ونحوه من الحروف المقطعة في أوائل السور ، فقد اختلفَ الناسُ في تأويلها ، فقال بعضهم : إنها من المتشابه الذي لا يعلمُ تأويله إلا اللهُ سبحانه ، وهذا باطل بما قدمناه من قبل ، ومن قال إن معناه معروف عند أهل العلم في ذلك أقاويل .
فقال بعضهم : هي أسماءُ السور وبمثابة الأسماء الأعلام الموضوععة للأشخاص .

وقال آخرون : إنها أقسام أقسم اللهُ بها لأجلِ تضمنها ما سنصِّفه بعد ذكر الخلاف .

وقال آخرون : هي حروف مأخوذة من أسماء الله تعالى وصفاته ، وكل حرفٍ منها كناية عن اسم هو منه .

وقال بعضُ من تكلم في هذا الباب : هذه الحروفُ كناية عن حسابٍ كحساب الجُمَّل ، وأن كل حرفٍ منها لقدرٍ من عددٍ سنِّي بقاءِ أمةٍ محمدٍ صلى اللهُ عليه ، وقال آخرون : معنى التكلم بها وجعلها في أوائل السور أن قومَ الرسول - صلى اللهُ عليه وسلم - كانوا يلغون في القرآن ولا يسمعون له ويصدون عن سماعه وفهمه قصدًا للطعن فيه والصَّدْف عنه ، فأرادَ اللهُ أن يبدأهم بهذه الحروف المقطعة ، ليفرغوا لذلك ويصغوا إليه ويستكثروه ويطمَعوا في أن يقول بعضهم لبعضٍ اسمعوا ما يقولُه ويهذي به ، وإذا أنصتوا له أقبلَ عليهم بالقرآن ووالى حكمَ الكلام وفصيحَ الخطاب بعد ما صرفهم بالحروف المقطعة عن اللغو والإعراض" (٦٧).

المبحث الثالث : المشكلات في دلالة الإشارة

وفية ثلاثة مطالب

المطلب الأول : تعارض دلالة الإشارة مع دلالة العبارة أو دلالة النص

رَجَّحَ المفسرون وأهل العلم دلالة العبارة والنص على دلالة الإشارة عند التعارض ؛ لأن دلالتهما أقوى من دلالة الإشارة ومثّلوا على ذلك :

تعارض دلالة العبارة في قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ﴾^(٦٨) مع دلالة الإشارة في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾^(٦٩) إذ دلت الآية الأولى على وجوب القصاص من القاتل في الدنيا بنص العبارة ، بينما دلت الآية الثانية أن عقوبة القاتل عقوبة أخروية ، وفي ذلك إشارة أن لا قصاص عليه في الدنيا.

قال الجصاص : "قوله تعالى { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ } هَذَا كَلَامٌ مُكْتَفٍ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مُقْتَرٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَقْتَصِرَ عَلَيْهِ لَكَانَ مَعْنَاهُ مَفْهُومًا مِنْ لَفْظِهِ وَأَقْتَضَى ظَاهِرُهُ وَجُوبَ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي جَمِيعِ الْقَتْلِ" ^(٧٠) .

وأما الآية الثانية فهي بيان لما يستحق لقلوه : (فَجَزَاؤُهُ) الذي يستحقه بجنايته (جَهَنَّمُ) فتدل بالإشارة على أن لا قصاص عليه ، لأن الله تعالى جعل جزاءه الخلود في جهنم وغضب عليه وأعد له العذاب العظيم ، وقد اقتصر ذلك في مقام البيان ، والاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر ، فالقاتل المعتدي ليس له جزاء في الدنيا، إنما

(٦٨) سورة البقرة آية ١٧٨

(٦٩) سورة النساء آية ٩٣

(٧٠) أحكام القرآن ١/١٦٤ ، وبنحوه ذكر الطبري في تفسيره ٣/٣٥٧ .

جزاؤه أخروي ، إذ إن الاقتصار على الجزء الأخروي في مقام البيان استلزم أنه لا جزاء عليه في الدنيا ، فيقدم الحكم الثابت بالعبارة على ما ثبت بالإشارة^(٧١).

وقال التفتزاني : "فإن الثابت بالعبارة أو الإشارة يقدم على الثابت بالدلالة ؛ لأن فيهما النظم والمعنى اللغوي ، وفي الدلالة المعنى فقط فيبقى النظم سالماً عن المعارض. مثاله : ثبوت الكفارة في القتل العمد بدلالة النص الوارد في الخطأ فيعارضه قوله تعالى : { وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ } حيث جعل كل جزائه جهنم ، فيكون إشارة إلى نفي الكفارة فرجحت على دلالة النص فإن قيل : المراد جزاء الآخرة ، وإلا لكان فيه إشارة إلى نفي القصاص ، قلنا : القصاص جزاء المحل من وجه والجزء المضاف إلى الفاعل هو جزاء فعله من كل وجه ، ولو سلم فالقصاص يجب بعبارة النص الوارد فيه"^(٧٢).

المطلب الثاني : ما اشتبه أن فيه تعارضاً

ومثال ذلك : عدم الصلاة على الشهيد ؛ لأن صلاة الجنازة شرعت للميت ، والشهيد حيّ ليس بميت ، ودلّلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾^(٧٣) مع قوله تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٧٤) إذ في الآية الأولى دلالة إشارة مفادها أنه لا يصلى على أولئك الشهداء ، إلا أن هذه الدلالة تتعارض مع الآية الثانية ، التي توجب الصلاة على الأموات فهي حق لهم ، والشهداء هم حقيقة أموات^(٧٥).

(٧١) انظر دلالة النصوص الشرعية ، فاطمة عزام ٩٥

(٧٢) شرح التلويح على التوضيح ٢٦١/١

(٧٣) سورة آل عمران آية ١٦٩

(٧٤) سورة التوبة آية ١٠٣

(٧٥) انظر دلالة النصوص ٩٧

والحق أنه لا تعارض بين النصين حيث قال البزدوي : " وذكر في بعض الشروح أنهما سواء (دلالة الإشارة ودلالة النص) في إيجاب الحكم أي يثبت الحكم بهما قطعاً ، إلا أن الأول أي الوجه الأول وهو الثابت بالعبارة أحق عند التعارض لكونه مقصوداً من الثابت بالإشارة لكونه غير مقصود.

مثاله ما قال الشافعي - رحمه الله - : لا يصلى على الشهيد لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَدُّونَ ﴾^(٧٦) سيقت الآية لبيان منزلة الشهداء وعلو درجاتهم عند الله تعالى وفيه إشارة إلى أنه لا يصلى عليهم ؛ لأنه تعالى سماهم أحياء وصلاة الجنائز غير مشروعة على الحي ولكن قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٧٧) عبارة في إيجاب الصلاة في حق الأموات على العموم والشهداء أموات حقيقة وحكماً بدليل جواز قسمة أموالهم وتزوج نسائهم وغير ذلك فترجح العبارة على الإشارة ، هكذا ذكر في بعض الشروح.

ولقائل أن يقول : الإشارة ليست بثابتة ؛ لأن المراد من الحياة في قوله أحياء ليس الحياة التي يمنع جواز الصلاة وهي الحسية بلا شبهة وكذا العبارة غير ثابتة لأن المراد من الصلاة في قوله تعالى : (وصل عليهم) الدعاء لا صلاة الجنائز أي تعطف وترحم عليهم بالدعاء عند أخذ الصدقة منهم فإنهم يسكنون إليه وتطمئن قلوبهم بأن الله تعالى قد تاب عليهم وقبل منهم ، كذا ذكره أئمة التفسير فلا يثبت التعارض إذ لا دلالة للآيتين على صلاة الجنائز نفيًا وإثباتًا"^(٧٨).

(٧٦) سورة آل عمران آية ١٦٩

(٧٧) سورة التوبة آية ١٠٣

(٧٨) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢١٠/٢

المطلب الثالث: ما عدّ أنه من دلالة الإشارة وما هو بدلالة إشارة

ومثال ذلك: الدلالة على أن أقلّ مدة للحمل هي ستة أشهر، وذلك بدلالة الإشارة عند الجمع بين قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٧٩) مع قوله: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٨٠) قال الشنقيطي: "فإنّ الآيتين لم يُقصدْ يلفظهما بيانُ قدرِ أقلِّ أمدِ الحملِ، ولكنَّ المعنى الذي قُصدَ بهما يلزمه أن أقلَّ أمدِ الحملِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ الحَمْلَ وَالْفِصَالَ فِي ثَلَاثِينَ شَهْرًا، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الفِصَالَ فِي عَامَيْنِ، فَيُطْرَحُ مِنَ الثَّلَاثِينَ شَهْرًا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ الَّتِي هِيَ عَامَا الفِصَالِ، فَيَبْقَى سِتَّةُ أَشْهُرٍ، فَذَلَّتِ الآيَتَانِ دَلَالَةَ الإِشَارَةِ عَلَى أَنَّ أَقْلَّ أمدِ الحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ"^(٨١).

وقال الجصاص: "وروي أن عثمان أمر برجم امرأة قد ولدت لستة أشهر فقال له عليّ قال الله تعالى وحمله وفساله ثلاثون شهرا وقال وفساله في عامين وروي أن عثمان سأل الناس عن ذلك فقال له ابن عباس مثل ذلك وأن عثمان رجع إلى قول عليّ وابن عباس وروي عن ابن عباس أن كل ما زاد في الحمل نقص من الرضاع فإذا كان الحمل تسعة أشهر فالرضاع واحد وعشرون شهرا وعلى هذا القياس جميع ذلك وروي عن ابن عباس أن الرضاع حولان في جميع الناس ولم يفرقوا بين من زاد"^(٨٢).

(٧٩) سورة الأحقاف آية ١٥

(٨٠) سورة لقمان آية ١٤

(٨١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٤/٤٤٤

(٨٢) أحكام القرآن ٥/١٦٧

وأرى أن هذا ليست بدلالة إشارة ، وإنما هي عملية حسابية ، يبينت من خلال عملية الطرح أي طرح مدة الرضاع (الحولان) من مجمل مدة الحمل والرضاعة معاً (ثلاثون شهراً) فيكون الناتج أو الباقي (ستة أشهر) وهي اقل مدة الحمل ، والله تعالى أعلى وأعلم.

الخاتمة

يمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث فيما يأتي :

١ - أن دلالة الإشارة دلالة مقصودة من مراد الله تعالى أصالة كأى دلالة أخرى.

٢ - قد وقع تداخل عند بعض العلماء بين دلالة الإشارة ودلالة الاقتضاء.

٣ - ترجيح دلالة النص أو العبارة على دلالة الإشارة عند التعارض .

٤ - هناك من توسع في دلالة الإشارة فأدخل فيها ما ليس منها .

أهم التوصيات

١ - ضرورة دراسة المصطلحات المتعلقة بالقرآن الكريم دراسات متخصصة متأنية حتى يتبين مفاهيمها وما يرتبط فيها من معان ، ويكون طالب علم التفسير على معرفة تامة بتلك المصطلحات لما يترتب على ذلك من دقة في الفهم والتفسير على حد سواء .

٢ - ينبغي الانتباه عند كتابة الأبحاث أو الدراسات التطبيقية إلى معنى تلك المصطلحات حتى لا يحدث أي تداخل في الأمثلة والتطبيقات.

المراجع

- [١] الإتيقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م
- [٢] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- [٣] أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق، محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ
- [٤] أحكام القرآن أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥ هـ
- [٥] الأصولان في علوم القرآن، أ. د. محمد عبد المنعم القيعي رحمه الله، الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م
- [٦] أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة
- [٧] أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) تحقيق القاضي حسين بن أحمد

- السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل - مؤسسة الرسالة - بيروت
الطبعة الأولى ١٩٨٦م
- [٨] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد
القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت
- لبنان ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- [٩] الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو
بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق د. محمد عصام القضاة، دار
الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- [١٠] أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم،
المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الخامسة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- [١١] البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر
الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء
الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ -
١٩٥٧ م
- [١٢] التحرير والتنوير من التفسير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور
التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) مصدر الكتاب موقع التفسير
- [١٣] تفسير الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن
عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى:
٢٠٤هـ) جمع وتحقيق د. أحمد بن مصطفى القرآن (رسالة دكتوراه) دار
التدمرية - المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى: ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م

[١٤] التفسيرُ البسيطُ ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي ،
النيسابوري ، الشافعي (المتوفى : ٤٦٨هـ) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن
سعود ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى ، ١٤٣٠ هـ

[١٥] التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج ، وهبة بن مصطفى الزحيلي دار الفكر
المعاصر - دمشق الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ

[١٦] التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث
الإسلامية بالأزهر ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ
= ١٩٧٣ م

[١٧] تقويم الأدلة في أصول الفقه ، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي
الحنفي (المتوفى : ٤٣٠هـ) تحقق خليل محيي الدين الميس ، دار الكتب العلمية
الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

[١٨] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي
تحقق عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

[١٩] تيسير علم أصول الفقه ، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب
الجديع العنزي ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان
الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

[٢٠] جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب
الأملي ، أبو جعفر الطبري (المتوفى : ٣١٠هـ) تحقق أحمد محمد شاکر ،
مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

[٢١] دلالة القرآن والنص القرآني :

- [٢٢] دراسات في علوم القرآن الكريم ، أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الطبعة الثانية عشرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- [٢٣] درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، علي حيدر سنة الولادة ، تحقيق المحامي فهمي الحسيني ، دار الكتب العلمية مكان النشر لبنان - بيروت
- [٢٤] دلالة النصوص الشرعية وأثرها في استنباط الأحكام فاطمة عبدالله يوسف عزام (رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية - عمّان
- [٢٥] روح البيان ، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ) - دار الفكر - بيروت
- [٢٦] سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السّجّستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت
- [٢٧] السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجْردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- [٢٨] شبكة الألوكة ، ثلاثون مثلاً على دلالة الإشارة ، د. ربيع أحمد <http://www.alukah.net/sharia/0/73609>
- [٢٩] شرح التلويح على التوضيح ، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ) ، مكتبة صبيح بمصر - بدون طبعة وبدون تاريخ.
- [٣٠] شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- [٣١] شرح مختصر التحرير للفتوحى، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، مصدر الكتاب <http://alhazme.net>
- [٣٢] علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف (المتوفى: ١٣٧٥هـ)، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر، الطبعة الثامنة لدار القلم
- [٣٣] القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير، عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م
- [٣٤] كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ) دار الكتاب الإسلامي - بدون طبعة وتاريخ
- [٣٥] لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤هـ.
- [٣٦] مباحث في علوم القرآن، مناع بن خليل القطان (المتوفى: ١٤٢٠هـ) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- [٣٧] محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ
- [٣٨] مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الخامسة ٢٠٠١م

- [٣٩] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت.
- [٤٠] مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ
- [٤١] الموسوعة القرآنية المتخصصة ، مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
- [٤٢] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) ، تحقيق د. علي دحروج ، مكتبة لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
- [٤٣] الواضح في علوم القرآن ، مصطفى ديب البغا ، محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب ، دار العلوم الإنسانية - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

Noted indication in the Quran Applied Study

Izeddin Ahmad Nimer Abdelrahman

Assistant Professor of interpretation in the Faculty of Sharia and Islamic Studies - Qassim University
Specialization
Interpretation of the Qur'an and Science
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract. This study shows the concept of the noted indication, and ways to deduce the commentators and scholars in knowing the meanings of the Qur'an; and the development of the Islamic ruling, which is not less significant than that of the text phrase in many cases. It also includes the most important areas addressed in this indication, the scientific method that opposes the significance of one with the other; explaining in applied examples all mentioned.

موسى بن قيس الحضرمي

"عصفور الجنة، أم حمار من حمير النار؟!"

(تحرير حاله من خلال جمع ودراسة أحاديثه المنتقدة، وتحرير أقوال النقاد فيه)

مازن بن محمد حسانين السرساوي

الأستاذ المشارك بقسم السنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

ملخص البحث. فإن من أهم طرق الحكم على الرواة النظر في أحاديثهم، وبها تعرف استقامة الراوي وضبطه أو اختلالهما، ولكن من إشكالات هذه الطريقة أن الناقد قد يحمل على راو بسبب حديثه يرويه ويكون الإشكال والخلل فيه من راو غيره، وما في هذا البحث من ذلك، فقد حكم الإمام العقيلي على موسى بن قيس الملقب بعصفور الجنة، بأنه من غلاة الروافض، بناء على أحاديث وروايات ذكرها في ترجمته، وبالنظر في هذه الأحاديث والروايات وتمحيصها، وسرد جميع روايات الرجل التي وصلتنا، تبين أنها لا تدل على ما ذهب إليه العقيلي في شأن عصفور الجنة، وأن العهدة في بعضها ليست عليه وإنما على غيره من الرواة عنه، وثبت بذلك أن موسى بن قيس برئ من تهمة الرفض فضلاً عن الغلو فيه، وأن الرجل ثقة وحديثه مستقيم.